

S
Distr.
GENERAL

S/25572*
16 April 1993
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



رسالة مؤرخة 11 نيسان/أبريل 1993 موجهة إلى رئيس
مجلس الأمن من الممثل الدائم لسلوفينيا لدى الأمم المتحدة

تجدون طيه نسخة من رسالة صاحب السعادة السيد لوبيزي بيترلي، وزير خارجية جمهورية سلوفينيا، المؤرخة 4 آذار/مارس 1993، والموجهة إلى رئيس مجلس الأمن بشأن انتطاب الفقرة 6 من قرار مجلس الأمن 712 (1991) والفقرة 6 من قرار مجلس الأمن 727 (1992) على جمهورية سلوفينيا. وكما تذكرون، فإن هذه الرسالة أحيلت إلى أعضاء مجلس الأمن في 8 آذار/مارس 1993. وأكون ممتنًا لو تكرّمتم بعرض هذه الرسالة على مجلس الأمن بغرض إجراء مشاورات بشأنها.

وأود أن أنتهز هذه الفرصة لآؤكد لكم أن سلوفينيا ستواصل التقيد بشكل دقيق بجميع قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالجزاءات المفروضة على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) وتنفيذها.

وأكون ممتنًا لو تكرّمتم بتعظيم هذه الرسالة ومرافقها بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) الدكتور داتيلو تيرك
السفير
الممثل الدائم لسلوفينيا لدى
الأمم المتحدة

* أعيد اصدارها لأسباب فنية.

..../..

190493

190493 93-22470

مرفق

رسالة مؤرخة ٤ آذار/مارس ١٩٩٣ موجهة الى رئيس
مجلس الأمن من وزير خارجية سلوفينيا

في ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩١، اعتمد مجلس الأمن للأمم المتحدة القرار ٧١٣ (١٩٩١) الذي يعرض حظراً عاماً على تسليم الأسلحة والمعدات العسكرية إلى يوغوسلافيا.

وبقدر ما يتعلق الأمر بجمهورية سلوفينيا، تبرر التطورات التي جدت منذ ذلك الوقت ضرورة عدم تطبيق الفقرة ٦ من القرار المذكور على جمهورية سلوفينيا. وقد أعلنت جمهورية سلوفينيا استقلالها في ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩١، ومنحت عضوية كاملة في الأمم المتحدة في ٢٢ أيار/مايو ١٩٩٢، وأصبحت بذلك كياناً دولياً متميزاً، مستقلاً عن الوحدة السياسية التي كانت تسمى في وقت ما جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية، ومستقلاً عن الوحدة التي تسمى نفسها جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود).

وتعتمد جمهورية سلوفينيا النظام السياسي القائم على الديمقراطية البرلمانية، بما في ذلك احترام حقوق الإنسان، على المستوى الأوروبي، بل يتعدى هذا المستوى في بعض المجالات، وهذه حقيقة تعرف بها المؤسسات الأوروبية المختصة. ومن بينها مجلس أوروبا، الذي ستصبح سلوفينيا عضواً كاملاً فيه في أيار/مايو من هذا العام. وتتفذ جمهورية سلوفينيا سياسة سلم وما فتئت تقيم بنجاح علاقات مع جيرانها. ويشترك بلدنا أيضاً، كما يدعم باهتمام، وبشكل بناء، الجهد الذي تبذلها الأمم المتحدة، ومؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا والاتحادات الأوروبية من أجل استتاباب السلم في بقية أراضي يوغوسلافيا سابقاً. وتعترف جميع المنظمات الدولية بدور جمهورية سلوفينيا هذا في العلاقات الدولية.

وعلى الرغم من الحق الأساسي للدول في الدفاع عن النفس، الذي يتمتع به جميع أعضاء الأمم المتحدة، يجري التمييز ضد سلوفينيا، بالمقارنة بأعضاء الأمم المتحدة الآخرين، بالحظر العام المفروض على تسليم الأسلحة والمعدات العسكرية الذي ينص عليه قراراً مجلس الأمن رقم ٧١٣ (١٩٩١) و ٧٧٧ (١٩٩٢). ولا تستطيع جمهورية سلوفينيا تأمين أبسط احتياجاتها في مجال الدفاع الوطني، مما له أثر مباشر على أمنها وعلى أمن ذلك الجزء من أوروبا. وتعاني جمهورية سلوفينيا، وهي تحتوى على العضوية في الأمم المتحدة، من هذا الظلم بسبب التدابير التي اعتمدتها مجلس الأمن ضد الكيان السياسي الدولي الذي يدعى يوغوسلافيا، وهي بلد لم يعد له وجود، وهي حقيقة رسخها مجلس الأمن وجميع الإجراءات الأخرى التي اتخذها مجلس الأمن للأمم المتحدة لتخفيض الحالة في البلقان اتسمت بالانتقامية.

لذا تطلب حكومة جمهورية سلوفينيا الى مجلس الامن أن يعفي جمهورية سلوفينيا من تطبيق الفقرة 6 من قرار مجلس الامن ٧١٣ (١٩٩١) والفقرة 6 من قرار مجلس امن من ٧٢٧ (١٩٩٢). وجمهورية سلوفينيا عضو في الأمم المتحدة مسلم ومستقل ذو سيادة، تفي بصفة مستمرة بجميع التزاماتها الدولية التي ينص عليها ميثاق الأمم المتحدة وغيره من الوثائق الدولية.

(التوقيع) لويزي بيترلي
